

التقريب والتيسير

التقريب والتيسير ، تأليف النووي ، يحيى

ابن شرف ... ٦٧٦ هـ . كتب في القرن الثالث
عشر الهجرى تقديرا .

١٨ ق ٢٩ س ١٩٦×١٣٢سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، رؤوس الفقر
بالحمرة ، طبع

١٧٠٦ الاعلام ٩ : ١٨٤ معجم المطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .

٥٥

انتقل بالشر الهماء الغفير
الى الله تعالى محمد المرزوق
واخيه السيد احمد المرزوق

ملاحظات محترم دوست

二、

قال الشيخ الامام العالم العلامة في الدين ابو بكر بن محمد بن علي بن شرف بن مري بن حسن النفاوي رحمه الله تعالى ورضي عنه
 الحمد لله المتناهي في الطول والفضل والاحسان الذي من علينا بالانعام والفضل وبنينا على ابراهيم
 ومحمد عبيده وخليفه عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم عبادة الاوثان وخضعة بالجنه والسنن
 المستمرة على تعاقب الامم ما تهيئ الله عليه وسلم وعلى سائر النبيين وآل كل ما اختلف الملوك وما كثر
 حكمه وذكره ومقاصد الجديدين اما بعد فان علم الحديث من افضل القرب الي رب العالمين وكيف لا
 يكون وهو بيان طريق الحق والاكمل الاولين والاخيرين وهذا كتاب اختصرته من كتاب الارشاد
 الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المتقن المحقق ابي عمر عثمان بن عبد الرحمن
 المعروف بابن الصلاح رحمه الله ورضي عنه اباغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالحق
 واحسن علي ايفتاح العجالة وعلي الله الكبر والاعتماد والبه التوفيق والاستناد الحديث صحيح
 وحسن وضعيف الاول الصحيح وفيه مساييل الاولى في حده وهو ما اتصل بحدوده بالعدول الضابطين
 من غير سذوذ ولا غلظة واذا قيل صحيح فهذا معناه لانه مقطوع به واذا قيل غير صحيح فعنه اسناده
 والاختصار انه لا يخفى في اسناده انه صحيح الاسانيد مطلقا وقيل اصحها ان هذه عن سالم عن ابيه وقيل سبيل
 من عبادة عن علي رضي الله عنه وقيل الاصح عن ابي الهيثم عن علفه عن ابن مسعود وقيل ان هذه
 عن علي عن ابن الحسين عن ابيه عن علي وقيل مالك عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما الثانية اول
 في الصحيح المجدد صحيح البخاري ثم مسلم وبعدهما صحيح الكتب بعد القرآن والبخاري اصحها واكثرها نقلا
 وقيل مسلما صحيح والصواب الاول واخص مسلم صحيح طر في الحديث في مكات ولم يستوعبها الصحيح ولا
 قيل ولم يفتقرها منه الا قليل وانك هذا والصواب انه لم يفتقر الاصول الخمسة الا اليسير اعني الصحيحين
 وستن ابي داود والترمذي والنسائي وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمس مئة
 حديثا بالكرة وبجذف الكرة اربعة آلاف ومسلم باسقاط الكرة نحو اربعة آلاف ثمان مائة
 في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة كسنن ابي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني
 والحاكم والبيهقي وغيرهم منسوبة على مصححة ولا يكف وجوده فيها الا في كتاب من شرط الاختصار على الصحيح
 واعني الحاكم بضم طاء الزايد عليها وهو متساهل فاصححه ولم يجد فيه غيره من المعتمد بن تميم ولا
 تضعيفا حكما بانه حسن الا ان يظهر فيه غلظة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح ابي حاتم بن
 حبان والله اعلم الثالثة الكتب التي جرت على الصحيحين لم يكثر فيها موافقتها في الالفاظ فحصل فيها تفاوت
 في اللفظ والمعنى وكذا ما رواه البيهقي والبخاري وبشرهما قائلين رواه البخاري او مسلم وقع فيه تفاوت
 في المعنى فادهم انهما رواه باصله فلا يجوز ان تنقل من احدينا ونقول هو هكذا فيها الا ان يقابلها
 بها او يقول المصنف اخذها بلفظه بخلاف المختصات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظها
 للكتب التي جرت عليها فايدت علو الاسناد وزيادة الصحيح فان تلك الزيادة صحيحة لكونها باسناد

الرابعة ما رواه بالاسناد المتصل فهو المحكوم بصحته واما ما حذف من مبتدئ الاسناد واحد فأكبرها
 كانت منها بصحة الحديث كقوله وفعل وامر وسوي وذكر فلا بد كذا النوع حكم بصحته عن المضاف اليه وما
 ليس فيه جنس كسوي ويذكر ويحكي ويقال وسوي وذكر ويحكي عن فلان كذا فليس فيه حكم بصحته عن
 المضاف اليه وليس هو بواحد لادخاله في الكتاب الموشوم بالصحيح الخامس الصحيح اقسام
 اعلها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم
 البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما واذا قالوا صحيح متفق عليه او على محتمل في ادلهما اتفاق
 الشيخين وذكر الشيخ ان ما رواه او احدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطيع حاصل فيه وخالفه
 المحققون والاكثرون فقالوا لا يفيد الظن ما لم يتواتر والله اعلم السادسة من داي في هذا الزمان
 حديثا صحيح الاسناد في كتاب او جزء لم ينسب على صحته ما حفظ معتد قال الشيخ لا يحكم بصحته لضعف
 اهلية اهل هذه الزمان والظاهر عندنا ان من تمكن وقويت معرفته والله اعلم ومن اراد العمل
 بحديث من كتاب فليحذر ان يأخذه معتد قائلها هو او ثقة باصول صحيحة فان قائلها باصل معتد
 محقق اجزاء النوع الثاني الحسن قال الخطابي رحمه الله تعالى هو ما عرف من جهة واشتهر من جلاله
 وعليه مدار اكثر الحديث ويقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء قال الشيخ هو قسمات احدثها ما لا
 يخلو اسناده من مستور لم يتحقق اهليته وليس مغفلا كثير الخطأ ولا مهمل سبب مفسق ويكون متن
 الحديث مع وفاء وايز مثله او نحوه من وجه آخر الثاني ان يكون راويه مشهور بالصدق والامانة
 ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والاتقان وهو مرتفع عن حال من بعده تفرد به منك ابرار
 الحسن كالحسين في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح والله
 اعلم وقوله حديث حسن الاسناد وصححه دون قوله حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن
 الاسناد دون المتن لسذوذ او غلظة فان اقتصر على ذلك حافظ معتد فالظاهر صحة المتن وحسنه
 واما قول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فعنه سوي باسنادين احدهما يفتي في الصحة والاخر الحسن
 واما تفسير الهروي احاديث المصاحبي ابي حسان وصحاح مريد ابا الصحاح ما في الصحيحين وبالحسان
 ما في السنن فليس بصواب لان في السنن الصحيح والحسن والضعيف والشك في دواعي احدها كتاب
 الترمذي اصل في معتد الحسن وهو الذي سطره وتختلف الشيخ منه في قوله حسن او حسن صحيح وخو
 فينبغي ان تعينه بمقابلته اصلك باصول معتد واعتد ما اتفقت عليه ومن مقالته سنن ابي داود فقد
 بما عنه انه يذكر فيها الصحيح وما يشبهه ويقارنه وما كانت فيه وهن شديد بينه وما لم يذكر فيه شيئا فهو
 صالح فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يصح غير من المعتمدين ولا شققة فروج حسن عند ابي
 داود واما مستند الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه وابي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد فلا يلتحق
 بالاصول الخمسة وما اشبهها في الاحتجاج بها والكون الي ما فيها والله اعلم الثانية اذا كان راوي الحديث
 متاخرا عن درجة الحافظ الضابط بطل مشهور بالصدق والسنن فروي حديثه من غير وجه قوي وان تفرغ

تتكم

الحسن اليه الصحيح الثالث اذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يثبت ما يحصل من مجموعها حسن بل ما
كانت ضعفه لضعف حفظ ما روي الصدوق الامين من الوجيه من وجه آخر وصار حسنا وكذا اذا كانت ضعفه
بالارسال من الوجيه من وجه آخر واما الضعف لفسق الراوي فلا يثبت فيه موافقة غيره والله اعلم النوع
الثالث الضعيف وهو ما روي عن ضعفة الضعفة او الحسن وتتفاوت ضعفه كضعف الصحيح ومنه ما له لقب خاص
كالوفاة والشاذ وغيرهما النوع الرابع المسند قال الخطيب البغدادي هو من ادخل الحديث ما اتصل
سند به من متناه واکثر ما يستعمل فيما يروى النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقال ابن عبد البر هو ما جاء
من النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلا كان او منقطعا وقال الحاكم وغيره لا يستعمل الا في المرفوع
المتصل النوع الخامس المتصل بربيع المرفوع وهو ما اتصل اسناده مرفوعا كان او موقوفا على من كان
النوع السادس المرفوع وهو ما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقا على غيره متصلا
كان او منقطعا وقيل هو ما اخبر به الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم او قوله النوع السابع المرفوع
وهو المروي عن الصحابة قولهم او فعلا او نحوه متصلا كان او منقطعا ويستعمل في غيرهم مقيدا
فيقال وقف فلان على ان هري ونحوه وعند فقهاء آسان تسمية الموقوف بالاش والرفوع
بالخبر وعند الحديث كله يسمى اشاف ومع احدها قول الصحابي كنا نقول او نفعل كذا ان لم يصفه اليه من
النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف وان اضافه فالصحيح انه مرفوع وقال الامام الاسماعيلي موقوف
والصواب الاول وكذا قوله كنا لا نرى باسا بكذا في جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم او وهو نينا
او بين اهلنا او كانوا يقولون او يفعلون او لا يرون باسا بكذا في جبهة صلى الله عليه وسلم فكله مرفوع
ومن المرفوع قول المغيرة كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتون عوت بابهم بالاطراف الثانية
قول الصحابي امرنا بكذا او منينا عن كذا ومن السنة كذا او امر بلال ان يشفي الاذان وما اشبهه كله
مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور وقيل ليس بمرفوع ولا فرفق بين قوله في جبهة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبعده الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه او ينفيه او يبلغه به او رواه
كحديث الامام من ابي هريرة رواية يقاتلون قوما صفار العين فكل هذا وشبهه مرفوع عند اهل
العلم واذا قيل عند التابع يرفعه من نوع مرسل واما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع فذلك في
تفسير يتعلق بسبب نزول اية او نحوه وغيره موقوف النوع الثامن المقطوع رجوع المقاطع والمقاطع
وهو الموقوف عند التابع قوله او فعلا واستعمله الشافعي رحمه الله عنه ثم الطبراني في المنقطع النوع
التاسع المرسل اتفق علماء الطوائف ان قول التابع الكبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
او فعله يسير مرسل فان انقطع قبل التابع واحدا واكثر قال الحاكم وغيره من الحديثين لا يسير مرسل
بل يختص المرسل بالتابع عن النبي صلى الله عليه وسلم فان سقط قبله واحد فهو منقطع وان كان اكثر
فمعضل ومنقطع والجمهور في الفقه والاصول ان الكل مرسل وبه قطع الخطيب وهذا اختلاف في الاصطلاح
والعبارة واما قول ان هري وفيه من صفار التابعين قال النبي صلى الله عليه وسلم فالمرسل المرفوع عند

عليه
السنن

نقل
منه

مقطوع
ع

من خصه بالتابع انه مرسل كالكبير وقيل ليس به مرسل بل منقطع واما اذا قال فلان عن رجل عن فلان فقال الحاكم
منقطع ليس مرسل وقال غيره مرسل والله اعلم ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي
ما في الله عند كثير من الفقهاء واصحاب الاصول وقال مالك وابو حنيفة رضي الله عنهما في طائفة صحيح فان
يخرج المرسل المجيد من وجه آخر سند المرسل من سنده من اخذ عن غيره رجال الاول كان صحيحا وتبين
بذلك صحة المرسل وانما صحيحا لو عارضها صحيح من كل يقرب منها عليه اذا تعذر الجمع هذه اكله في غير
مرسل الصحابي اما مرسله فيكون بصحة علي المذهب الصحيح وقيل انه كمرسل غيره الا ان تبيين الراي
عن صحابي والله اعلم النوع العاشر المنقطع الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر
وغيرهم من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه واكثر ما يستعمل في روى
من دون التابع عن الصحابي كالك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل فيه رجل قبل التابع محذوف كان او
سهمه كجاءه وقيل هو ما روي عن تابع او من دونه قول له او فعلا وهذا اعرب ضعيف النوع الحادي عشر
عشر المعضل وهو بضع المصاديق قولون اعضله فهو معضل وهو ما سقط من اسناده اثنان فاكث
ويسمى منقطعا ويسمى مرسل عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم وقيل ان قول الراوي بلخ كقول مالك بلخ
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طاهما وكسوته يسير معضل عند
اصحاب الحديث واذا روي تابع التابع عن التابع حديثا وقفه عليه وهو عند ذلك التابع مرفوع متصل
فهو معضل في نوع احدها الاسناد المعنعن وهو فلان عن فلان قبل انه مرسل والصحيح الذي عليه
العمل وقال الجماهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرط ان لا يكون المعنعن
مذنبا وبشرط ان كان لقاء بعضهما بعضا وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحة ومعرفته بالقاء
عن خلاف من هو من لم يشترط شيئا من ذلك وهو مذهب سلسل بن الجراح اديج الاجماع فيه ومنه
من شرط اللقاء وحده وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين ومنه من شرط طول الصحة
ومنهم من شرط معرفته بالقاء وعنده وكش في هذه الاعصار استعمال عن في الاجازة فاذا قال احد
قات على فلان عن فلان في اده انه رواه بالاجازة والله اعلم الثاني اذا قال حدثنا ان هري ان ابن
المسيب حدث بكذا او قال قال ابن المسيب كذا او قوله كذا او كان ابن المسيب يقول وشبه ذلك
فقال الامام احمد ابن حنبل رحمه الله عنه وجماعة لا تلحق ان وشبهه بها بعن بل يكون منقطعا حتى يتبين
السماع وقال الجمهور ان كعن ومطلقة محمول على السماع بالشروط المتقدمه والله اعلم الثالث التعليق
الذي يذكره الحميدي وغيره في احاديث من كتاب البخاري وسبقه باستعماله الدارقطني صورته ان يذف
من اول الاسناد واحد فاكث وكان ما خوذ من تعليق المحدث لقطع الاتصال واستعمله بعضهم في حذف كل
الاسناد كقولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال ابن عباس او غيره كذا وهذا التعليق
له حكم الصحيح كما تقدم في نوع الصحيح ولم يستعملوا التعليق في غير صورة الجن مركبة وي عن فلان كذا وبها
عند يذك ويحكي وشبهه بها بل خصوصا به صيغة الجن كقال وفعل وامر ونهي وذكر ويحكي ولم يستعملوه فيما سقط

المتن

المعطل

لنفسه او غيره فيه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث والثاني ان يكون عنده متنان باسنادين
فيه وفيها باحدهما الثالث ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده او متنه فيه وفيه عندهم باتفاق والله اعلم
النوع الحادي والعشرون الموضوع هو المختلق المصنوع وشرا الضعيف وفيه من رايته مع العلم به في اي موضع
كان اللبثا ويعرف الوضع بان اسناده او متنه او في بيته في الروي نقد وضعت احاديثا
تشهد بوضعها كالكلام لفظا ومعنا وبما قد اكثرت جامع الموضوعات في نحو جلدتين اعني ابا الفرج بن الجوزي يذكر
كثيرا اما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف والواضعون اقسام اعظمهم من رايته فيسبون اليه الرصد
وضعه حسبة في رايته من قبل موضوعاتهم ثقة برهم وجوزت الكافية الوضع في الترغيب والترهيب
وهو خلاف اجماع المسلمين الذي يعتد به ووضع الرادقة جلا بئس جهرا بذه الحديث اسرها والله الحمد وبها
اسند الواضح كلاما لنفسه او لبعض الحكماء في واقع في رتبة الوضع بغير قصد ومن الموضوع الحديث المروي
عن ابي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة وقد اخطأ من ذكره من المستشرقين والله تعالى اعلم النوع
الثاني والعشرون المقلوب هو نحو حديث مشهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رايته في رتبة الوضع بغير قصد ومن الموضوع الحديث المروي
النجاري ما يروي حديث استخافه فادها على وجوهها فاذا عنوا بفضله والله اعلم في رايته حديثا باسناد
ضعيف فلان تقول هو ضعيف بهذا الاسناد الا ان يقول اما حانه لم يروى ومن وجه صحيح او انه حديث
ضعيف مفسر اضعفه فان اطلق فضيه كلاما ياتي قريبا واذا اردت رواية الضعيف بغير اسناد فلا تقل
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما اشبهه من صيغ النجاري بل قد روي كذا او بلغنا كذا او روي كذا
او نقل ادما اشبهه وكذا ما يشك في صحته ويجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل في الاسانيد ورواية
ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والاحكام كالحلال والحرام
وغیرهها وذلك لقصر وفناء الاعمال والمواظقة وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والاحكام والله اعلم
النوع الثالث والعشرون من صفته من تقبل رايته وما يتعلق به فيه مسائل احدها اجماع الجواهر من ايها الحديث
والفقه انه يشترط فيه ان يكون عدلا ضابطا بان يكون مسلما بالغافلا سليما من اسباب الفسق وخوفا من
المروءة متيقظا حافظا ان حدث من حفظه ضابطا كذا به ان حدث منه عالما بما يحيل العجز ان روي به الثانية
ثبتت العدالة بتقصيهم عدلين عليها او بالاستفاضة فن اشهرت عدالتهم بين اهل العلم وشاع الثناء
عليه بها كفي فيها كمالك والسفيانين والاوزاعي والشافعي واحمد واسبا هم وتوسع ابن عبد البر فيه فقال
كل حامل علم معروف العناية به يحول ابداعا على العدالة حتى يبين جرحه وقوله هذا غير مروي في الثالثة يعرف
ضبطه بموافقة الثقات المتقين غالبا ولا تنقض مخالفة النادرة فان كثرت اختل ضبطه ولم يجز به
الآخرة بقبول التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح الا مبين السبب واما كتب الجرح
والتعديل اليه لا يذك في سبب الجرح ففائدة التوقف فمن جرحه فان بحثنا عن حاله وانما احتج عنه
الريبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه كجاعة في الصحيحين بهذه المابة الخامسة الصحيح ان الجرح
والتعديل يثبتان بواحد وقيل لا بد من اثنين واذا اجتمع فيه جرح وتعديل فالجرح مقدم وقيل ان زاد

موضوع

قلب

نقل رواية

العدل لو قدما التعديل واذا قال حدثني الثقة او نحوه لم يكتب به على الصحيح وقيل يكفي فان كان القابل عالما
كفي في حق الواقفة في المذهب عند بعض المحققين واذا روي العدل من سواه لم يكن تعدلا عند الاكثرين وهو
الصحيح وقيل هو تعديل وعمل العالم وقتيا على وفق حديث رواه ليس حكما بصحته ولا مخالفة قدح في صحته
ولا في روايته والله اعلم السادسة رواية مجرول العدل الظاهر او باطنا لا يقبل عند الجواهر ورواية المسوي
وهو عدل الظاهر في الباطن يحج بها بعض من ردة الاول وهو قول بعض الشافعيين قال الشيخ يسير
يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جاعة من الرواة تعاد من العبد برهم وتعذر تهم باطنا
واما مجرول العين فقد لا يقبله بعض من يقبل مجرول العدل ثم من روي عنه عدلان عينا او تفوت بهالة
عينه قال الخطيب المجرول عند اهل الحديث من لم يره فله العلم ولا يعرف حديثه الا من جهة واحد واقل ما يدفع
الجواهر رواية اثنين مشهورين ونقل ابن عبد البر عن اهل الحديث نحوه قال الشيخ ردا على الخطيب قد روي
النجاري عن مرواس الاسلمي ومسلم عن ربيعة بن كعب الاسلمي ولم يرو عنه غير واحد والخلاف في ذلك
متجكلا لاكتفاء بتعديل واحد والصواب نقل الخطيب ولا يصح الرد عليه لمواس ورواية فانها صحايات مشهورة
والصحابة كلهم عدول فمدح يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين ومن عرفت عنه وعد التهم وجعل اسمه احي
به واذا اخبر في ثلاث او فلات وهما عدالات احج به فان جرح عدل واحد او قال فلات او غيره لم يجز به السابعة
من كف يده عنه لم يجز به بالاتفاق ومن لم يكف قيل لا يجز به مطلقا وقيل يجز ان لم يكن ممن يستحيل الكذب
في نكارة مذهبه او لاهل مذهبه ويحك عن الشافعي روي الله عنه وقيل يجز به ان كان داعية وهذا هو الاصل
وقول اكثر ادا لاكثر وضعف الاول باحتجاج صاحب الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاء التامة نقل
رواية التاييب من الفسق الا الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تقبل ادا وان حسنت طريقه
كذا قال احمد بن حنبل والترمذي شيخ النجاري والصبر في الشافعي قال الصبر في كل من اسقطنا خبره بكذب لم
نعد لقبوله بتوبته ومن ضعفه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة وقال السمعاني من كذب في خبر واحد وجب
اسقاط ما تقدم من حديثه قلت وكل هذا مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوي الفرق بينه
وبين الشهادة التاسعة اذا روي حديثا برفاهه المسموح بالمختار انه ان كان جازما بنفيه بان قال ما
رويته ونحوه وجب رده ولا يقدح في باقية روايات الروي عنه فان قال لا اعرفه او لا اذكره او نحوه لم
يقدح فيه ومن روي حديثا برفاهه عليه جازم العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من الطوائف خلافا
لبعض الحنفية ولا يخالف كراهة الشافعي وغيره الرواية عن الاحياء والله اعلم العاشرة من اخذ على التحدث
اجرا لا تقبل روايته عند احمد واسحاق وابي حاتم وتقبل عند ابني نعيم الفضل وعلي ابن عبد العزيز
واخيه رايته الشيخ ابواسحاق الشيرازي يجوزها من احتج عليه الكسب لعل له سبب التحدث
الحادية عشر لا تقبل روايته من عرف بالتساهل في سماعه واسماعه كن لا يباي بالنوهر في السماع
او يحدث لا من اهل مصحح او عرف بقول التلقين في الحديث او كثرة السروي في روايته اذا لم يحدث من
اصل او كثرة السواذ والناكير في حديثه قال ابن المبارك واحمد والحفيد وغيرهم من غلط في حديث

فبين له فاصح على روايته سقطت روايته وهذا الصحيح ان ظهر انه امره عند ادخفه الثانية عشر اعرض
الناس بهذه الامارات عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة لكون المقصود صوابا بقا سلسلة الاسناد
المتنقصة بالامانة فليعتبر ما يليق بالمقصود وهو كون الشيخ مسلما عاقلا بالغائز متظاهرا بفسق او سفه
وفي ضبطه بوجود سمع مسموعا بخطه عن من يروي عنه من اصل موافق لاصل شيخه وقد قال نحو ما ذكرناه
الحافظ ابو بكر البيريقي الثالثة عشر في الفاظ الحج والتعديل قدرتها ابن ابي حاتم فاحسن الفاظ
التعديل مراتب اعلاها ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل حافظ او منابط الثانية صدوق او محله
الصدق ولو لا باس به قال ابن ابي حاتم هو من يكتب حديثه وينظر فيه وهي النحلة الثانية وهو كذا قال
لان هذه العبارة لا تستلحق بالضبط فيعتبر حديثه على ما تقدم من غير ان يكون اذ اقلت لا باس به فهو
ثقة ولا يبقا وصرفه عن نفسه نقل ابن ابي حاتم عن اهل الفن الثالثة شيخ فيكتب وينظر في الروايات
صالح الحديث يكتب للاعتبار واما الفاظ الحج في اتب فاذا قالوا ليت الحديث كتب حديثه وينظر
اعتبار او قال الدارقطني اذ اقلت لم راقطا ولكن يجب وحاشي لا يسقط عن العدد والوقول من ليس
بقوي يكتب حديثه وهو دون ليت واذا قالوا انه ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يبطر ح
بل يعتبر به واذا قالوا استروك الحديث او ذا هبه او كذا اب فهو راقط لا يكتب حديثه ومن الف
فلات روي عنه الناس وسط مقارب الحديث مضطرب به ولا ينجح به بغير حول لا شيء ليس بذلك
ليس بذلك القوي فيه او في حديثه ضعف ما اعلم به باسا ونستدل على معانيها بما تقدم والله
اعلم النوع الرابع والعشرون كوفية سماع الحديث وتحملة وصفة ضبطه تقبل رواية المسلم الباطل
ما تجل قبلها ومنع الثاني قوم فاختاروا قال جماعة من العلماء يستحب ان يبتدي بسماع الحديث بعد
ثلثين سنة وقيل بعد عشرين والصواب في هذه الامارات التكيه به من حين يصح سماعه ويكتبه
ويقيد به حين يتأهل له ويختلف باختلاف الاشخاص ونقله القاضي عياض رحمه الله ان
اهل المصنعة حرسوا اول من يصح فيه السماع بخمسين سنة وعلى هذا استقر العمل والصواب
اعتبار التميز فان فصر الخطاب ورد الجواب كان سمى صحيح السماع والافلاوروي نحو هذا عن
موسى بن هرون واحمد بن حنبل روي الله عنهما بيان اقسام طرق نقل الحديث ومجامعها ثمانية
اقسام الاول سماع لفظ الشيخ وهو املاء غيره من حفظ ومن كتاب وهو ارفع الاقسام عند
الجمهور قال القاضي عياض لا خلاف انه يجوز في هذا للسامع ان يقول في روايته حدثنا واخبرنا
وايانا وسمعت فلانا وقال لنا وذكر لنا قال الخطيب ارفعها سمعت من حدثنا وحديثه من اخبرنا
كثير في الاستعمال وكانت هذا قبل ان يستحب تخصيص اخبرنا بالقرآن على الشيخ قال ثمر بن ابي
وهو قليل في الاستعمال قال الشيخ حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من سمعت اذ ليس في سمعت دلالة
ان الشيخ رواه اياه بخلافه واما قال لنا فلان او ذكر لنا فحدثنا غير انه لا يلق بسماع المذاكرة وهو
به اسبق من حدثنا ووضوح العبارات قال او ذكر من غير لي ولنا وهو ايضا محمول على السماع اذ

سنة
سماع
حديث

اللقا على ما تقدم في نوع المعضل لاسيما ان عرف انه لا يقول قال الا فيما سجد منه وخص الخطيب
جمله على السماع به والعرف انه ليس بشرط القسم الثاني القراءة على الشيخ وليست بها اكثر الحديثين
منها سواء كانت اوقاف الفرك وانت تسبع من كتاب او حفظ حفظ الشيخ امر لا اذا امسك اصله
هو وثقة ويروي رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك الا ما يحكي عن بعض من لا يعتد به واختلفوا في
مسارها السماع من لفظ الشيخ ورواها عليه ورواها عليه في الاول من مالک واصحابه واشياخ
ومعظم علماء الحجاز والكوفة والنجاشي وغيرهم والثاني عن جمهور اهل المشرق وهو الصحيح
والثالث عن ابي حنيفة وابن ابي ذيب وغيرهم ورواها عن مالک والاحوط في روايتها فترات
على ثلاث اوقاف في عليه وانا اسمع فارق به ثم عبارات السماع مقيدة كحدثنا واخبرنا في آة عليه وانما
في الشعر في آة عليه ومنع اطلاق حدثنا واخبرنا ابن المبارك ويحيى بن يحيى واحمد والنسائي وغيرهم
وجودها طائفة قيل انه مذهب الكهني ومالك وابن ميمون ويحيى القطان والبخاري وجماعات
من الحديث ومعظم الحجازيين والكوفيين ومنهم من اجاز في روايتها ومنعت طائفة حدثنا واخبرنا
اخبرنا وهو مذهب السانج واصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور اهل المشرق وقيل انه مذهب
اكثر الحديثين وروى عن ابن جريج والاوزاعي وابن وهب وروى عن النسائي ايضا وصار هو النفا
الغالب على اهل الحديث فروع الاول اذا كان اصل الشيخ حال الف آة بيد موثق به مراعاة لما يقبل اهل
له فان حفظ الشيخ ما يقبل فهو كما مساكه اصله والي وان لم يحفظه فقبل لا يصح السماع والصحيح
الخيار الذي عليه العمل انه صحيح فان كان بيد القاري الموثوق به فله ان يروي بالسمع
ومنه كان الاصل بيد غير موثق به لم يصح السماع ان لم يحفظه الشيخ الثاني اذا قرأ على الشيخ
قايلا اخبرنا فلان او نحوه والشيخ مصحح اليه فاهم له غير منك صح السماع وجازت الرواية به
ولا يشترط بلفظ الشيخ على الصحيح الذي قطع به جماهير اصحاب الفنون ويشترط بعض السنن
والظاهر بين نطقه وقال ابن الصباغ الشافعي ليس له ان يقول حديثي وله ان يقول به وان
قايلا قرأ عليه وهو يسمع الثالث قال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه مستأجي رواية عمر
ان يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حديثي ومع غيره حدثنا وما قرأ عليه اخبرنا في رواق
بعض رواه اخبرنا وروى نحوه عن ابن وهب وهو حسن فان ذلك فالظاهر ان يقول حديثي او
يقول اخبرنا في الاحدثنا واخبرنا وكل كذا مستحب باتفاق العلماء ولا يجوز ابدال حدثنا باخبرنا
او عكسه في الكتب المولفة وما سمعته من لفظ المحدث فهو على الخلاف في الرواية بالمعنى ان كان
وايانا وسمعت فلانا وقال لنا وذكر لنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا
كثير في الاستعمال وكانت هذا قبل ان يستحب تخصيص اخبرنا بالقرآن على الشيخ قال ثمر بن ابي
وهو قليل في الاستعمال قال الشيخ حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من سمعت اذ ليس في سمعت دلالة
ان الشيخ رواه اياه بخلافه واما قال لنا فلان او ذكر لنا فحدثنا غير انه لا يلق بسماع المذاكرة وهو
به اسبق من حدثنا ووضوح العبارات قال او ذكر من غير لي ولنا وهو ايضا محمول على السماع اذ

او اقرط القاري في الاسراع او هينم ارجع بحيث لا يفرح والظاهر انه يعني عن نحو الكلمتين يستج
 للشيخ ان يحين للسامعين رواية ذاك الكتاب وان كتب لاحد هم كتب سمعته مني واجت له
 روايته كذا فعله بعضهم ولو عظم مجلس المجل فبلغ عند المستعلي فذهب جماعة من المتقدمين
 وغيرهم الي انه يجوز لمن سمع المستعلي ان يروي ذلك عن النبي والصواب الذي قاله المحققون
 انه لا يجوز ذلك وقال احمد في الحنف يدغم الشيخ فلا يفرح وهو معنى وف ارجوان لا يصح روايته
 عند وقال في الكلمة تستفهم من المستعلي ان كان حجة عليها فلا بأس ومن حذف ابن سائر من ذلك
 الخامس يهي السماع من وراء الحجاب اذا عرف صوت ان حدث بلفظه او حضوره بسمع منصات
 قاي عليه وكيف في العلة خبر ثقة وشرط شعبة روايته وهو خلاف الصواب وقول الجمهور
 السادس اذا قال المسبوع عنه بعد السماع منه لا ترد عني ادرجت عن اخبارك ونحو ذلك غير
 مسند ذلك الي خطأ او شك ونحوه لم يمتنع روايته ولو خفق بالسماع فوما نسمع غيرهم غير
 علمه جاز لرحم الراية عنه ولو قال اخبركم ولا اخبر فلا تلم يرضي قاله الاستاذ ابو اسحق القسري
 الثالث الاجازة وهي اربع الاول ان يحين معين المعين كاجرتك البخاري او ما اشتملت عليه
 شيخ وهذا اعلا من بها المجدعة عن المناولة والصحيح الذي قالت الجمهور من الطوائف واستمر
 عليه العمل جواز الرواية والعمل بها وابطلها جماعات من الطوائف وهو احدي الروايتين عن الشيخ
 رضي الله عنه وقال بعض الظاهريين ومتابعيهم لا يعمل بها كالمسند وهذا باطل القرب الثاني
 يحين معين غيره كاجرتك مسبوغي في خلاف فيه اقوي واكثر والجمهور من الطوائف جواز
 الرواية وادجوا العمل بها الثالث يحين غير معين بوصف العموم كاجرت المسلمين او كل
 احد اهل زمانه وفيه خلاف للتأخير فان قيد بوصف حاضر فاقب اليه الجواز ومن الجواز
 القاضي ابو الطيب والخطيب وابو عبد الله بن منده وابن عباب والمافظ ابو العلاء وآخرون
 الشيخ ولم يسمع عن احد يقتدي به الرواية بهذه قلت الظاهر من كلامه صحيح جواز الرواية
 الرابع اجازة مجهول اوله كاجرتك كتاب السنن وهو يروي كتب في السنن واجرت لمحمد بن
 خالد الدمشقي وهاتك جماعة مشتركون في هذا الاسم وهي باطلة فان اجازت جماعة مسبو
 في الاجازة وغيرها ولم يسمع من باعيانهم ولا انسابهم ولا عدد هم ولا تصح من صحة الاجازة
 كسماعهم منه في مجلسه في هذا الحال واما اجرت لمن يشاء فلان ادخول هذا فيه جواز الرواية
 فالظاهر بطلانه وبه قطع القاضي ابو الطيب الشافعي وصحة ابن القتيبي وابن عمر وسنن مالك
 ولو قال اجرت لمن يشاء الاجازة فهو كاجرت لمن يشاء فلان واكثر جهالة فلو قال اجرت
 يشاء الرواية يعني فاولي بالجواز لانه تصح بحق في الحال ولو قال اجرت لفلان كذا ان
 روايته عني اولك ان شئت او احببت او اردت فالظاهر جواز الخامس الاجازة للمعدوم
 لمن يولد لفلان واختلفت التأخيرات في صحتها فان عطف على موجود كاجرت لفلان ومن يولد

اولك ولحققت ما تناسلوا فاولي بالجواز وفعل الثاني من المحدثين ابو بكر بن ابي داود واجاز الخطيب الاول
 وحكاه عن ابن القتيبي وابن عمر وسنن وابطلها القاضي ابو الطيب وابن الصباغ الشافعيان وهو الصحيح الذي
 لا ينبغي غيره واما الاجازة للطفل الذي لا يميز فصحيح على الصحيح الذي قطع به القاضي ابو الطيب والخطيب
 خلافا لبعضهم السادس اجازة ما لا يتولد الجيز بوجه ليس فيه الجاز اذا قلده المجيز قال القاضي عياض
 لمراس من يحكم فيه ورايت بعض المتأخرين يصنعونه شرطي عن قاضي ق طبة ابن الوليد منع ذلك
 قال عياض وهو الصحيح وهذا هو الصواب فعلى هذا تبين على من اراد ان يروي عن شيخ اجاز له
 جميع سموعاته ان يبحث في يوصل ان هذا ما قلده شيخه قبل الاجازة اما قوله اجرت لك ما هي
 ادرج من عندك من سموعاتي فصحيح يجوز الرواية به لما هي عنده سماعه له قبل الاجازة وفعله
 الدار قطني وغيره السابع اجازة المجاز كاجرتك مجازاتي فنعه بعض من لا يعتد به والصحيح
 الذي عليه العمل جواز به قطع الحافظ الدارقطني وابن عقدة وابو نعير وابو الفتح نصر المند
 وكان ابو الفتح يروي بالاجازة عن المجازين ثلاث وينبغي له اروي بها تأملا لئلا
 يروي ما لا يدخل تحتها فان كانت اجازة شيخه اجرت له ما هي عنده من سماعي في أي شيخ
 شيخه فليس لمر رايته عن شيخه عنه في يروي انه هي عنده من سموعاتي شيخه هي
 فروع قال ابو الحسين بن فارس الاجازة ما خذت من جواز الماء الذي تسقاها الماشية والحوت يقا
 استجته فاجازني اذا سفاك ماء لما شئت ادرجتك كذا طالب العلم يستجته العالم علمه فيجوز في
 هذا يجوز ان يقول اجرت فلانا مسبوغي ومن جعل الاجازة اذنا وهو الحروف يقول اجرت
 له رواية مسبوغي ومي قال اجرت له مسبوغي فعلى الحذف كافي نظايره قالوا انما تستحسن
 الاجازة اذا علمها المجيز وكان المجاز من اهل العلم واشتد طر بعضهم وحكي عن مالك وقال ابن
 عبد البر الصحيح انما لا يجوز الاما هي بالصناعة في معين لا يشكل اسناده وينبغي للمجيز كتابة ان يلتقط
 بها فان اقتصر على الكتابه مع قصد الاجازة صحته والله اعلم القسم الرابع المناولة وهي ضربات
 مفردة بالاجازة ومجموعة فالفردة اعلا انواع الاجازة مطلقا ومن صورها ان يدفع الشيخ الي
 الطالب اصل سماعه او مقابله ويقول هذا سماعي او روايتي عن فلان فاروه واجرت لك روايتي
 عني ثم يقيه معه تليكا او لينسخه ويحضره ومنها ان يدفع اليه الطالب سماعه فيتأمله وهو عارف
 متيقظ ثم يعيده اليه ويقول هو حديثي او روايتي فاروه عني واجرت لك روايته وهذا سماع
 غير واحد من ائمة الحديث عرضا وقد سبق ان القارة عليه تسع عرضا فليس هذا عرض المناولة
 ذاك عرض القارة وهذه المناولة كالسماع في القوة عند النهر يروي ربيعة ويحي ابن سعيد
 الانصاري ومجاهد والشعبي وعلقمة وابو اسير وابو العالية وابو النضر وابو المتوكلة ومالك
 وابن وهب وابن القسري وجماعات آخرين والصحيح انما مخطئة عن السماع والقارة وهو قول
 الشوري والاوزاعي وابن المبارك وابو حنيفة والشافعي واحمد واليويني والمزني واسحق ويحي

بن يحيى قال الحاكم وعليه عندنا اجتهاد واليه نذهب والله اعلم ومن صورها ان ينال الشيخ الطالب
 سماعه ويحمله له ثم يمسكه الشيخ وهكذا دون ما سبق وتكون روايته اذ اوجد الكتاب او مقابلا بل
 مدثوقا او فقهه ما تناوله الاجازة كما يعينه في الاجازة المحبذة ولا يفسر في هذه المناولة كغيره
 علي الاجازة المحبذة في معين وقال جماعة من اصحاب الفقه والاصول لا فائدة فيها وتيوخ الحديث
 قد يمازى بشارون لزاما زينة معتبرة ومنها ان ياتي الطالب بكتاب ويقول هذا روايتك فناولني
 واجن لي روايتي فجيبي اليه من غير نظر فيه وعق لروايته فهذا باطل فان وثق بغير الطالب
 ومعرفة اعمده وصحت الاجازة كما يعق في القاء ولو قال حدثت عني بما فيه ان كان حديثي مبررا
 من الغلط كان جائزا احسنا والله اعلم **الضرب الثاني** المحبذة بان ينال مقتصر على سماعي فلا يجوز
 الرواية بها علي الصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول وعابوا المحدثين المحدثين في دعوى جواز الرواية
 وما لك وغيرهما اطلاق حديثنا واخبرنا في الرواية بالمناولة وهو مقتضى قول من جعلها سماعا ويكي عن ابي
 نعيم الا يصحها في غيره جواز في الاجازة المحبذة والصحيح الذي عليه الجمهور واهل النقي المنع
 وتخصيصها بجواز مشعرة بها كحديثنا اجازة او مناولة اجازة اذا ادعي او فيما اذن لي فيه
 او فيما اطلق لي روايته او اجازتي او لي ادناولي او شبه ذلك وعن الادراعي تخصيصها بآية ناولنا الفقه باجتهادنا
 واصطاح قوم من التاخيرين على اطلاق انبأنا في الاجازة واختاره كتاب صاحب الوجازة وكان البيهقي
 يقول انبأنا في اجازة وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكثر مشايخي وائمة عصره ان يقول فما
 عرض علي المحدث فاجازته شفاها انبأنا وفيما كتب اليه كتب اليه وقال ابو جعفر بن حمدان كل قول الجاهل
 قال لي عرض ومناولة وعبر قوم عن الاجازة باخبرنا فلان ان فلانا حدثنا واخبره واختاره الخطابي
 او حكاه وهو ضعيف واستعمل المتأخرون في الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ حرف
 عن فيقول من سمع شيئا باجازه عن شيخ فوات على فلان عن فلان ثم ان المنع من اطلاق حديثنا واخبرنا
 لا ينزل بابا حجة الجاهل ذلك والله اعلم **القسم الخامس** المكاتبه هي ان يكتب مسموعه لغايب او
 حاضر بخطه ادباره وهي من بان محبذة عن الاجازة ومقونة باجن تك ما كتبت لك او اليك او به اليك
 ونحوه من عبارة الاجازة وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقونة واما المحبذة فمنع الرواية بها
 قوم منهم القاهي الماوردي الشافعي واجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابو
 السجستاني ومنصور والبيث وغير واحد من الشافعيين واصحاب الاصول وهو الصحيح المشهور
 بين اهل الحديث ووجد في مصنفاتهم كتب التي فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وهذا معمول به
 عندهم معدود في الموصول لا شعارة يعني الاجازة دون اد السماعي فقال هي اقوي من الاجازة بقدر
 ثم تكفي معرفته خط الكاتب ومنهم من شرط البينة وهو ضعيف ثم الصحيح ان يقول في الرواية
 بها كتب التي فلان قال حدثنا فلان واخبرني فلان مكاتبه او كتابته ونحوه ولا يجوز اطلاق حديثنا واخبرنا
 وجوز الليث ومنصور وغير واحد من علماء المحدثين وكبارهم **القسم السادس** اعلام الشيخ الطالب

ان هذا الحديث او الكتاب سماعه مقتصر عليه فيكون الرواية به كثير من اصحاب الحديث والفقه والاصول
 والظاهر من سماعه ابن جريح وابن الصباغ الشافعي وابو العباس الغري بالمجتهد المالك قال بعض الظاهرية لو
 قال هذه روايتي لانت وطها كانت له روايتا عنه والصحيح ما قاله غيره واحد من المحدثين وغيرهم انه لا يجوز
 الرواية به لكن يجب العمل به ان صح سنده **القسم السابع** الوصية هي ان يوصي عند موته او يقر
 بكتاب يريه فيكون بعض السلف للموصي له روايته عنه وهو غلط والصواب انزها لا يجوز **القسم**
الثامن الوجادة وهي مصدر لوجد مولد غير مسموع من العرب وهي ان يقف على احاديث بخط
 ما يريها لا يريها الواحد لله ان يقول وجدت او قرأت بخط فلان او في كتابه بخطه حدثنا فلان
 ويسوق الاسناد والتناولات بخط فلان عن فلان هذا الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا وهو
 من باب المنقطع وفيه ثبوت اتصال وجازف بعضهم فاطلق فيها حديثنا واخبرنا واذكرك عليه
 واذا وجد حديثا في تاليف شخص قال ذكر فلان او قال اخبر فلان وهذا منقطع لا ثبوت فيه وهذا
 كله اذا وثق بان دخله او كتابه والا فليقل بلغي عن فلان او وجدت عنه ونحوه او قرأت في كتاب
 اخبرني فلان انه بخط فلان او ظننت انه خط فلان او ذكر كاتبه انه فلان او تصنيف فلان او قبل
 بخط او تصنيف فلان واذا نقل من تصنيف فلا يقل قال فلان الا اذا وثق بصحة النسخة بقبائلته
 او ثقة لها فان لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل بلغي عن فلان او وجدت في نسخة من كتابه ونحوه
 وتسامح اكثر الناس في هذه الاعصار بالجن من ذلك من غير حق والصواب ما ذكرناه فان
 كان المطالع متقنا للخيغ عليه غالبا الساقط والمغير رجونا جواز الجن من لدن والي هذا استروح كثير من
 المصنفين في نقلهم واما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكين وغيرهم انه
 لا يجوز وعن الشافعي رحمه الله عنه ونظائر اصحابه جواز وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب
 العمل بها عند حصول الثقة وهذا هو الصحيح للرجح هذه الاثر مان غيره والله اعلم النوع الخامس
 والعشرون كتابته الحديث وضبطه فيه مسائل اعداها اختلف السلف في كتابته الحديث فكذلك
 طائفة وابارها طائفة ثم اجمعوا على جوازها وجا في الاباح والنهي حديثان فالاذن لمن خيف ضيقا
 والنهي لمن امن وخيف تكاليف او نهي حين خيف اختلاطه بالقرآن واذن حين امن ثم علي كاتبه
 صرف الرهبة الي ضبطه وتحقيقه شكلا ونقطا يومن اللبس ثم قيل انما يشكل المشكل ونقل عن
 اهل العلم كراهة الاجماع والاعراب الافي اللبس وقيل يشكل الجميع التائيه ينبغي ان يكون اجتهاد
 بضبط التلبس من الاسماء اكثر ويستحب ضبط الشكل في نفس الكتاب وكتبه مضبوطا واضحا في
 الحاشية قبلته ويستحب تحقيق الخط دون مستند وتعليقه ويكره تدقيقه الا من عذر كضيق الوقت
 وتخفيف العمل في السند ونحوه وينبغي ضبط الحدود والمجملات قبل جعل تحت الدال والساو والسين والطاء
 والعين النقط اليه نون نظائرها وقيل نونها كقلامه الظن مضبوطة على قفها وقيل تحتها وقبل تحتها
 حرف صغير مثلها وفي بعض الكتب القديمة نونها خط صغير وفي بعضها تحتها هنة ولا ينبغي ان يضبط

مع نفسه برز لا يعرفه الناس فان فعل فليبين في اول الكتاب ادآخه مراده وينبغي ان يعتد به
مختلف الروايات ويثبتها فيجعل كتابه على روايد ثم ما كان في غيره من زيادة الحذف في الحاشية
او نقصه اعلم عليه او خلاف كتبه معينا في كل ذلك من رواه تمام اسمه لاسرائيل الا ان بين اول الكتاب وآخر
واكتفي كثيرا بالتميز بجملة فان زيادة الحق بجملة والنقص لحوق عليه بجملة معينا اسم صاحبها او الكتاب او
آخه الثالث ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة نقل ذلك من جماعات من المتقدمين واستحب الخطيب ان
يكون غفلا فاذا قال بل نقط وسطا ويكره في مثل عبد الله وعبد الرحمن بن فلان كتابة عبد الله السطري واسم
الله مع ابن فلان او لا لاخ وكذا يكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وله وكذا ما استبره وينبغي
ان يحفظ على كتابه الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسأله بكنهه ومن غفله
عن حفظها عظم ولا يتقيد فيه بما في الاصل ان كان ناقصا وهكذا التثنية على الله سبحانه وتعالى كمن وجله سبحانه
وتعالى وتبره وكذا التثنية والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخبار اذا جاءت الرواية بشيء من ذلك
العناية به اشدد ويكره الاقتصار على الصلاة او التسليم والزم اليه في الكتابة بل يكتبها بكاملها الرباع
عليه مقابلته كتابه باصل نسخة وان كانت اجازة وافضلها ان يسلك هو ونسخه كتابا بها حال التسميع ونسخ
ان ينقل معه من لا نسخته معه لا سيما ان اراد النقل من نسخة وقال لي بن معين لا يجوز ان يريه ويثبت
غير اصل الشيخ الا ان ينقل فيه حال السماع والصواب الذي قاله الجاهل انه لا يستحسن نقله ولا نقل
بنفسه بل يكفي مقابلته ثقة اي وقت كان ويكتب مقابلته بضع قوبل باصل الشيخ ومقابلته باصل
اصل الشيخ فان لم يقابل اصلا فقد اجاز الرواية منه الاستاذ ابو اسحق وابا بكر الاسماعيل والباقي
والخطيب ان كان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الاصل وبقي حال الرواية انه لم يقابل
وبما في كتاب نسخة مع من فوقه ما ذكرنا في كتابه ولا يكن كتابا يقرأ او اسماعيل لكتاب سمعه
من اي نسخة انفقت وسياقي فيه خلاف وكلام آخر في اول النوع الآتي الخامسة المختار في نسخ
الساقط وهو الحق بفتح اللام والحاء ان بخط من موضع سقوطه في السطر خلاصا معطوفا
بين السطر بين عطفة يسيرة الي جهة الحق وقيل بعد العطفة الي اول الحق ويكتب الحق بقالة الحق
في الحاشية الخبي ان اتسعت الا ان تسقط في آخر السطر في جهة الي الشمال وليكتب صاعدا الي
اعلى الورقة فان اراد الحق على سطر ابتداء سقوطه من اعلى الي اسفل فان كان في بين الورقة
انتهت الي باطنها وان كان في الشمال نالي من فراغ يكتب في انتهى الحق صح وقيل يكتب مع صح رجع وقيل
يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتاب وليس به في لانه تملو بل هو وما الحواشي من غير الاصل
كتبه وبيانات غلط واختلاف روايد ونسخه ونحوه فقال القاضي عياض رحمه الله لا يخرج له خط
والختار استحباب التخرج من وسط الكلمة الخرج لاجلها السادسة ثلث المتقين التسميع والتسليم
والتي بين التسميع كتابه صح على كلامه صح روايد ومعنى وهو من ذلك او الخلاف والتسليم
ويشيع التي بين اي يخط اوله كالصا ولا يترك بالمدد عليه بمد على ثابت نقلا فاسد لفظا

او معني

او معني او ضعيف او ناقص ومن الناقص موضع ارسال والانقطاع ودرهما اختص بعضهم علامة التسميع فاشبهه الضمة
وبوجود في بعض الاصول القديمة في الاسناد الجامع جماعة معطوفا بعضهم على بعض علامة تشبه الضمة بين
اسماءهم ولست حنبه وكانها علامة انتقال السابعة اذا وقع في الكتاب ما ليس منه في الضرب او الحكم
او الحواشي واولها الضرب ثم قال الاكثر من يخط فوق المضروب عليه خطأ يتبادر اليه ابطاله منطلابه
ولا يمسسه بل يكون ممكن القراءة ويسمي هذا الشق وقيل لا يخط بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفا
على قوله وآخه وقيل يحذف على اوله نصف دائرة وكذا آخه واذا كتب المضروب عليه فقد يكتفي بالتحديق او له
وآخه وقيل يحذف اول كل سطر وآخه ومنهم من اكتفي بدائرة صغيرة اول الزيادة وآخها وقيل يكتب لاني
اوله والي في آخره واما الكتاب على المكر فقبل مضرب على الثاني وقيل يفي احسنهما صورة وابتدئها وقال
القاضي عياض رحمه الله ان كان اول سطر مضرب على الثاني او آخره فليحذف الاول او اول سطر وآخه فليحذف
آخر السطر فان تكرر الضرب والمضرب البه او الموصوف والمصفة ونحوه روي اتصالهما واما الحكم والكسرة
والجوزك هما اهل العلم الثامنة غلب عليهم الاقتصار على الرمز في حديثنا واخذنا وساع بجث لا يخفى فيكتب
من حديثنا الثاء والنون والالف وقد تحذف الثاء ومن اخذنا ان لا تحسن زيادة الباء قبل النون وان فعله
البيهقي وقد تذاكرناه بعد الالف ودال اول رمز حديثنا وجدت الدال في خط الحاكم وابن عبد الرحمن
السليبي والبيهقي والله اعلم واذا كانت الحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الي اسناد
ولم يعرف بياننا عن من نقله جماعة من الحفاظ موضوعا صح فيشع بانها رمز صح وقيل في من تحول
من اسناد الي اسناد وقيل لا تقرأ تحول بين الاسنادين فلا تكون من الحديث فلا يلفظ عند هاتين وقيل في
رمز الي قولنا الحديث وان اهل المعقب كلهم يقولون اذا وصلوا اليها الحديث والمختار انه يقول حاشية
والله اعلم القاسم وينبغي ان يكتب بعد البسلة اسم الشيخ ونسبه وكنيته ثم يسوق المسموع ويكتب
نوف البسلة اسماء السامعين وتاريخ السماع او يكتب في حاشية اول ورقة او آخر الكتاب او حيث
لا يخفى منه وينبغي ان يكون بخط ثقة معروف الخط ولا بأس عند هذا بات لا يفي الشيخ عليه ولا بأس
ان يكتب سماعه بخط نفسه اذا كانت ثقة كما فعله الثقات وعلى كاتب التسميع ان يري وبيان السامع
والسميع والمسموع بل يخط عن محمد ومجاهد التماسهل فيمن ثنيه والحذر من اسقاط بعضهم لغرض
فاسد فان لم يحضر فله ان يعتد في حضورهم بنسخة ثقة حض ومن ثبت في كتابه سماع غيره فليحذفه كما
ومنعه نقل سماعه او نسخ الكتاب واذ اعادته فلا يسطر عليه فان منعه فان كان سماعه مستشار في ما
لزمه اعادته والا فلا يكره كذا قاله ابي محمد مذهبهم في ان ما منهم القاضي حفص بن غياث الخفي واسما
القاضي المالك وابو عبد الله الزبيدي الشافعي وحكم به القاضيات وخالف فيه بعضهم هو المصنف
الاول واذا نسخته فلا تنقل سماعه الي نسخة الا بعد المقابلة الرضبة ولا تنقل سماع الي نسخة الا
بعد مقابلة مرفوعة الا ان يبين كونها غير مقابلة والله اعلم النوع السادس والعشرون مصفة
الحديث تقدم من في النوعين قبله وغيرهما وقد شدد قوم في الرواية فان هووا وساهل آخرون

من روايد الحديث

فقد طعن المتشدد من قال لا جهة الا في رواه وتذكره روي عن مالك وابي حنيفة رضي الله عنهما وابي
 بك الصبي لابي الشافعي ومنهم من جرحه من كتابه الا اذا خرج من يد هو اما المتساهلون فتقدم بيان
 جرحه عنده في الرابع والعشرين ومنهم من قورده وامن نسخ عنه مقابلة باصولهم فعملهم الحاكم مجربون
 قال وهذا كثير تعاطاه قوم من اكابر العلماء والصلحاء وقد تقدم في آخر الباب من النوع الماضي ان النسخ
 اليه لم يقابل بخون الرواية من حيث وطئ فاحتمل ان الحاكم مخالف فيه ويحتمل انه اراد ان لا يوجد الشرط
 والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط فاذا قام في السجل والمقابلة بما تقدمت مجازات الرواية منه
 وان غاب اذا كانت الغالب سلامته من التغيير لاسمات كان مما لا يخفى عليه التغيير فاباد الله اعلم
 قد وقع الاول الضرب اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة
 عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته وهو ادلي بالمنع من مثله في البصير قال
 الخطيب والسبب الا في كالفرض الثاني اذا اراد ان ياتي من نسخة ليس فيها سماع ولا في مقابلة به لكن
 سمعت على شيخه او فيها سماع شيخه او كتبت عن شيخه وكنت نفسه اليها لم تجز له الرواية منها عند
 عامة المحدثين ورخص فيه ابوب السخيتاني ومحمد بن بك البرساني قال الخطيب والذي يوجب النظر
 فيه عرف ان هذه الاحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز ان يروى بها اذا كنت نفسك الي صحته واسلا
 والله اعلم بهذا اذا لم يكن له اجابة عامة من شيخه لم يات به او لهذا الكاتب فان كانت جاز له الرواية
 منها وله ان يقول حدثنا واخذنا وان في النسخة سماع شيخه او سمعته على شيخه فيحتاج ان يكون
 له اجابة من شيخه ولشيخه مثله من شيخه والله اعلم الثالث اذا وجد في كتابه خلاف حفظه فان كان
 حفظه منه يرجع اليه وان كان حفظه من غير الشيخ اعتمد حفظه ان لم يشك وحسن ان يجهر ما ينقل
 حفظه كذا في كتابي كذا وان خالفه غيره قال حفيظ كذا وقال فيه غيره او فلان كذا واذا وجد سماعه في
 كتابه ولا يذكره نعت ابي حنيفة رضي الله عنه وبعض الشافعية لا يجوز روايته ومذهب الشافعي
 رضي الله عنه واكثر اصحابه راي يوسف ومحمد جرحهم الله جرحا وهو الصحيح وشروط ان يكون الشافعي
 بخطه او خط من يثق به والكاتب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير وتسكن اليه نفسه فان كان
 لم يجز والله اعلم الرابع ان لم يكن عالما بالالفاظ ومقاصد ها خبيثا بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالي
 بلا خلاف بل يتعين اللفظ الذي سمعه فان كان عالما بذلك فقالت طائفة من اصحاب الحديث والفقه والله
 لا يجوز الالفاظه وجوز بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف
 والمخلف من الطوائف يجوز بالمعنى في جميعه اذا قطع بآراء المعنى وهذا في غير المصنفات ولا يجوز تغير مصنف
 وان كان معناه والله اعلم وينبغي للراوي بالمعنى ان يقول عقبه او كما قال او نحوه او ستره وما اشبه
 هذا من الالفاظ واذا استتب على القاري لفظه فحسن ان يقول بعد ان ترا على الشك او كما قال لفظة
 اجازة واذا في صوابها اذا بان والله اعلم الخامس اختلف في بعض روايات الحديث الواحد دون
 بعض فتعده بعضهم مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى ومنهم بعضهم مع بقولها بالمعنى اذا لم يكن

رواه او غيره تمامه قبل هذا وجوز بعضهم مطلقا والصحيح التفصيل وجوز من العارف اذا كانت مائة
 عين متعلق بمراده بحيث لا يخلو البيان ولا يختلف الدلالة بشركه وسواء جرحها بها بالمعنى ام لا رواه قبل
 قاما ام لا هذا ان ارتفعت منزلته عن التهمة فاما من رواه تاما فخاف ان رواه ثانيا ناقصا ان يتهم
 بزيادة او لا ونسبنا لغفلة اراقله ضبط ثانيا فلا يجوز له النقصان ثانيا ولا ابتداء كان تعين عليه
 اداؤه واما تقطيع المصنف الحديث في الابواب فهو ابي الجوز اقرب قال الشيخ ولا يخلو من كراهة
 وما اظنه يوافق عليه السادس ينبغي ان لا يروي بقراءة لحان او مصحف وعلى طالب الحديث ان
 يتعلم من الحروف اللفظة ما يسلم به من الحن والتصنيف وكل يقضي السلامة من التصنيف الاخذ
 من انهاء اهل المعرفة والتحقيق واذا وقع في روايته لحان او تحريف فقال ابن سبويه وابن سبويه
 كما سمعوا والصواب قول الاكثرين روايته على الصواب واما اصلاحه في الكتاب فيجوز بعضهم
 والصواب نقى رواه في الاصل على حاله مع التضييق عليه وبيان الصواب في الحاشية ثم الاول
 عند السماع ان يقرأه على الصواب ثم يقول في روايتنا او عند شيخنا او من حل يقف فلا تكذا
 ولان يقف اما في الاصل ثم يذكر الصواب واحسن الاصلاح ما جاء في روايته او حديث آخر الله
 اعلم فان الاصلاح بزيادة ساقط فان لم يخاف من سعي الاصل فهو على ما سبق فان علم ان بعض
 الرواة اسقطه وجده فله ايضا ان يلحقه في نفس الكتاب مع كلمة يعني بهذا اذا علم ان شيخه مدأ
 على الخطاء فاما ان رآه في كتاب نفسه وغلب على ظنه انه من كتابه لامن شيخه فيجوز اصلاحه في كتابه و
 روايته كما اذا درس من كتابه بعض الاسناد او المتن فانه يجوز استدراكه من كتاب غيره اذا عرف
 صحته وسكنت نفسه الي ان ذلك هو الساقط كذا قال اهل التحقيق ومنعه بعضهم وبيان حال
 الرواية اولي وهذا الحكم في استنبات الحفاظ مماثل فيه من كتاب غيره او سخط حفظه فان وجد
 في كتابه كلمة غير مطبوعة اشكلت عليه جاز ان يسأل عنها العلماء بها ويرويها على ما يجده ونسب الله
 اعلم السابع اذا كان الحديث عنده عن اثنين او اكثر واتفقا في المعنى دون اللفظ فله جرحه في
 الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ احدهما فيقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان او هذا اللفظ
 فلان قال او قال اخبرنا فلان وفلان ونحوه من العبارات ولمسلم في صحيحه عبارة حسنة كقول حدثنا
 ابو بكر وابو سعيد كلاهما عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد عن الاعشى فظاهر ان اللفظ لابي بكر
 فان لم يخف فقال اخبرنا فلان وفلان وتقارب في اللفظ قالوا حدثنا فلان جاز في جواز الرواية بالمعنى وان
 كان قد عيب به البخاري او غيره واذا سمع من جماعة مصنفات فقابل بنسخته باصل بعضهم ثم رواه عنهم
 وقال اللفظ فلان فيجوز جرحه ومنه الثاني من له ان يروي في نسب غيره شيخه او صفته الا ان يروي فيقول
 هو ابن فلان او الفلاني او يعني ابن فلان ونحوه فان ذكر شيخه نسب شيخه في اول حديث ثم اقتصر في
 باقي احاديث الكتاب على اسمه او بعض نسبه فقد جرح الخطيب عن اكثر العلماء جواز روايته تلك
 الاحاديث مفصولة عن الاول مستوفيا نسب شيخه وعن بعضهم الاول ان يقول يعني ابن

بطلان قابله وانقذه النوع الثامن والعشرون معرفة اداب طالب الحديث قد تقدم جل منه صفات
 ويجب عليه تصحيح النية والاخلاص لله تعالى في طلبه والحذر من التوصل به الى اغراض الدنيا وليتأهل
 الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير وليستعمل الاخلاق الجميلة والاداب الشريفة في جرد صفته
 تحصيله ويقتصر مكانه ويبدأ بالسماع من اشيخ شيوخ بلاد اسنادا وعلمه وشهرته ودنيا وغنيه فاذا
 فرغ من مهماته فليزج على عادة الحفاظ المبرزين ولا يخلطه السكك على التساهل في العمل فيخل
 بغير من شؤنه وينبغي ان يستعمل ما يسمع من احاديث العبادات والاداب فذلك من كات
 الحديث وسب حفظه فليزج ان يعظم شؤنه ومن يسمع منه ذلك من اجلال العلم واسباب
 الانتفاع ويعتقد جلالة شؤنه وبرحمانه ويتقرب منه ولا يطول عليه بحيث يضيح به ويستشعر
 في اموره وما يشتغل فيه وكيفية اشتغاله وينبغي له اذا اظفر بسماع ان يبرأ اليه غيره فان
 كتمان له لم يقع فيه جهل الطلبة فيخاف علي كتمان عدم الانتفاع فان من بركة الحديث ان احسنه
 وينشأ به ينمي ويجذر كل الحذر ان ينعى الحياء والكبر من السمع التام في التحصيل واخذ العلم
 من دونه في نسب او من اوعيه وليصبر على جفاف شجره وليعتن بالمعصية ولا يضيع وقته في الاسفار
 من الشيوخ لمجد اسم الكثرة وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب او من كلامه ولا ينتخب فان اظفر
 اليه لا يفسد فان قصر عنه استعان بحافظ فليزج ولا ينبغي ان يقتصر على سماعه وكتبه دون
 معرفته وفهمه فليتعرف صحته وضعفه وفقره ومكانه ولفته واعرابه واسماه رجاله محققا كل ذلك
 محتيا باتفاق مشكلا بحفظا وكتابة مقدما للصحيحين ثم سنن ابي داود والترمذي والنسائي
 ثم السنن الكبرى للبيهقي ولحي من عليه فلم يصنف مثله ثم ما تحتل الحاجة اليه من المسانيد مستد
 احدين حنبل رحمه الله عنه وغيره ثم من العلل كتابه وكتاب الارسطي ومن الاسماء تاريخ البخاري
 وابن ابي خيثمة وكتاب ابن ابي خاتم ومن ضبط الاسماء كتاب ابن ماكولا وليعتن بكتب عن يده
 وشروحه وليكن الاتقان من ثلثه وليذكر محفوظه ويبحث اهل المعرفه فيفضل وليشتغل بالتحق
 والتصنيف اذا تاهل له وليعتن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله متقنا واضحا فليزج ما يمر في علم
 الحديث من لم يفعل هذا والعلماء في تصنيف الحديث هل يقاتل احدها تصنيفه على الاموال
 فيذكر في كل باب ما حضره فيه والثاني تصنيفه على المسانيد ليجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده
 احاديث صحيحة وضعيفة وعلى هذا له ان يربط على الوقوع في القابل فيبدأ بنبهها ثم يبرأ بالاقرب
 فالاقرب نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى السوابق فبالعشرة ثم اهل بيته
 الحديثية ثم المراهقين بين النبي ثم اصحابه ثم النساء باديا باهرات المؤمنين ومن
 احسنه تصنيفه معللا بان يجمع في كل حديث اهل باب طريقه واختلاف راويه ويجعل ايضا حديث
 الشيوخ كل شيخ على انفسه اده كالك درسيات وغيرها والتم اجمل كالك عن نافع عن ابن عمر وهشام
 عن ابيه عن عائشة والابواب كروية الله تعالى ورفع الحديث في الصلاة ويجذر من اذاج تصلي

الاجد تهذيبه وتقريبه وتكبيره النظر ويجذر من تصنيف ما لم يتأهل له وينبغي ان يتقرب العبادات الواضحة
 والاصطلاحات المستعمله والله تعالى اعلم النوع التاسع والعشرون الاسناد العالي والثاني الاسناد
 خصيصه لهذه الامم وسنة بالغة مؤكدة وطلب العلوية سنة ولهذا استجبت الرحلة وهو اقسام
 اجلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح نظيف الثاني القرب من امام من ائمة
 الحديث وان كثر بعده العدد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث القرب بالنسبة الى راويه احد الكتب
 الخمسة او غيرها من العترة وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والابدال والمساواة والمصاحفة
 فالموافقة ان يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جرحه بعد اقل من عددك اذا رويته عن مسلم
 عنه والبدل ان يقع هذا العلوي عن مثل شيخ مسلم وقد يسبح هذا موافقة بالنسبة الى شيخ شيخ مسلم
 والمساواة في اعصارنا قلده عدد اسنادك الى الصحابي او من قارب به بحيث يقع بينك وبين صحابي
 مثلا من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه والمصاحفة ان تقع هذه المساواة لشيخك تكون
 لك مصاحفة كانتك صاغت مسلما فاخذت عنه فان كانت المساواة لشيخك كانت المصاحفة
 لشيخك وان كانت المساواة لشيخك شيخك فالمصاحفة لشيخك شيخك وهذا العلوي تابع لاول
 فلولان اول مسلم وشهره لم يقل انت والله اعلم الرابع العلوية بتقدم وفاة الراوي فما روي به
 عن ثلثة عن البيهقي عن الحاكم اعلاهما اروي به عن ثلثة عن ابن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة
 البيهقي على ابن خلف واما علوية بتقدم وفاة شيخك فده الحافظ ابن جوصا يجمع خمسين سنة من
 وفاة الشيخ وابن مندة بثلثين الخامس العلوية بتقدم السماع ويدخل كثير منه فيما قبله ويتاخر
 بان يسمع شخصيات من شيخ وسماع احدهما من ستين سنة مثلا والآخر من اربعين وتساوي العد
 اليهما فالاول اعلا واما التناول ففضله العلوية وخمس اقسام تنويف من عندها وهو مفضل
 مرغوب عنه على الصواب وقول الجمهور وفضله بعضهم على العلويات فيزج بقايدة فهو مختار
 والله اعلم النوع العاشر المشهور من الحديث هو قسمان صحيح وعينه ومشهور بين اهل القدر
 خاصة ويدينهم وبين غيرهم ومنه المتواتر المعرف في الفقه واصول ولا يذكره المحدثون
 وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بهد قهره وسيرة عن
 مثله من اوله الى آخره وحديث من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار متواتر لاحديث
 انما الاعمال بالنيات والله اعلم النوع الحادي والثلاثون الغريب اذا انفرد عن
 ان يروي وشهره ممن يجمع حديثه رجل حديث سيع عن يبا فان انفرد اثبات او نكاحه سيع عن يبا فان
 فان رواه الجماعة سيع مشهورا ويدخل في الغريب ما انفرد راويه او به او به زيادة في متنه
 او اسناده ولا يدخل فيه انما البلدان وينقسم الى صحيح وعينه وهو الغالب والي غريب متنا
 واسناد الكافي بمتنه واحد وغريب اسناد الحديث روي متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد ورايه
 عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد غريب متنا لا اسناد الا اذا اشهر

الغريب
والغريب

القدوة واه عن النفس وكثير من صار عن بيت مشهور عن بيتا مستقلا لا اسنادا بالنسبة الى احد من
 كحديث انما الاعمال بالنيات والله اعلم النوع الثاني والثلاثون عن ييب الحديث هو ما وقع في حتم الغد
 من لفظ غاصصة بعيدة من الفهم لقلته استعمالها وهو من مرمر والنحو فيه صعب فليست
 خابضه وكانت السلف يتثبتون فيه استثبتت وقد اكد العلماء التخصيف فيه قيل اول من صنفه
 النضر بن شميل وقيل ابو عبيدة معمر بن المثنى وبعد هما ابو عبيد ناسق في واجاد ثمانين قتيبة ما فافا
 ابا عبيد ثمان خطا في ما فافا هذه اسرها ثم بعد ها كتب كثيرة فيها من وايد ونوا يد كثيرة ولا يقد
 منها الا ما كان مصنفوها ائمة جلة واجود تفسيره ما جاء مفسر في رواية والله اعلم النوع
 الثالث والثلاثون المسلسل هو ما يتابع رجال اسناده على صفة واحدة لرواه تارة ولرواية تارة
 وصفات الرواة افعال وافعال وانواع كثيرة غير ها كسلسل التشييك باليد والعد فيرا وكاتفاق
 استار الرواة او صفاتهم ونسبتهم كاحاديث رويها كل رجالها دسوقيون وكسلسل الفقهاء
 وصفات الرواية كالمسلسل بسمت ادبا خبا نا واخر نافات والله وفضله ما دل على الاتصال من
 فوايده زيادة الضبط وقيل ما يسلم عن ذلك في التسلسل وقد ينقطع تسلسله في وسطه كسلسل
 اول حديث سمعته على ما هو الصحيح فيرواه اعلم النوع الرابع والثلاثون ناسخ الحديث ومنسوخه
 هو في مرمر صعب وكان للثاني في روي الله عنه فيه يدولي وسما بقة اولي وادخل فيه بعض
 اهل الحديث ما ليس منه لخطا معناه والخيارات النسخ رفع الشارع حكما منه متقد ما يحكم منه
 متاخ فنه ما في بته في رسول الله صلى الله عليه وسلم ككنت نرسيتك عن رواية القصور في
 ومنه ما في بقول الصحابي كان اخ الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
 مما است الفار ومنه ما في بالتاريخ ومنه ما في بدلالة الاجماع لحديث قتل شارب الخ في
 والاجماع لا يكتفي ولا يكتفي لكن يدل على ناسخ والله اعلم النوع الخامس والثلاثون معنى المصحف هو
 فن جليل انما يحققه الحذاق والدار قطني مندهم وله فيه تصنيف مهيد ويكون تصنيف لفظ وبصر
 في الاسناد والتمت فن الاسناد العوام من مراجع بالاول الجهر صحفه بن معين فقال بالان اي والحاء ومنه
 الثاني حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم اخط في المسجد اي اتخذ حجة من حصص او نحوه
 يصلي فيها صحفه بن لربيعة فقال اجمع وحديث من ما مر من مضان وابتعد تصحفه الصولي فقال
 شيئا بالجمهر ويكون تصنيف سمع كحديث عن عاصم الاحول رراه بعضهم فقال واصل الاحدب ويكون
 في المعنى كقول محمد بن النخعي فمن قور لنا من من عنده صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم
 اعلم النوع السادس والثلاثون معنى مختلف الحديث وكلمة هذا من اهم الانواع ويضطر اليه في
 جميع العلماء من الطوائف وهو ان يأتي حديثان متضادات في المعنى هذا في يوفيق بينهما او يراجح
 وانما يكمل له الاية الجامعون بين الفقه والحديث والاصول في المعاني وصنف فيه الاما
 الثاني في روي الله عنه لم يقصد استيفاء بل ذكر جملة ينه بها على حل يقه ثم صنف فيه ابن قتيبة في

معرفة

معرفة

معرفة

معرفة

معرفة

بشيء حسنة واثبات حسنة لكون غيرهما اقوي واو لي وترك معظم المختلف ومن جمع ما ذكرنا لا يفي كل
 عليه الا النادر في الاحيات والمختلف تسمات احدها يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بهما والثاني لا يمكن به
 فان علمنا احدهما ناسخا قدمناه والا علمنا بالراجح كالترجيح بصفات الرواة وكذا في خمسة وخمسة النوع الثامن
 والثلاثون معرفة الحديث في متصل الاسانيد مثاله ما روي ابن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن
 زيد حديثه بس بن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس قال سمعت والله يقول سمعت ابا مرثد يقول سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور لذكر رفيان وابي ادريس زيادة وهو قال الوهم من
 سفيان سمعت دون ابن المبارك لان ثقافت روه عن ابن المبارك عن ابن ييد ومنه من صرح فيه بالاجبا
 وفي ابي ادريس من ابن المبارك لان ثقافت روه عن ابن ييد فهو يذكر واما ادريس وفيه من صرح بجمعا
 بس من واكثره وصنف الخطيب في هذا كتابا في كثير منه نظر لان الخالي عن الایدات كان يحذف عن فينفي ان
 يعمل منقطعا وان صرح فيه بسماع او اخبار احتمال ان سمع من رجل عنه ثم سمعه منه الا ان توجد في
 دل على الوهم ويمكن ان يقال الظاهر من هذا ان يذكر السامعين فاذا لم يذكر حمل على الزيادة والله اعلم النوع
 الثامن والثلاثون المراسيل الخفي اسرارها هو فن مرمر عظيم والفائدة يذكر بالانواع في الرواية وجمع الط
 مع المعنى التامة والخطيب فيه كتاب وهو ما عرف اسراره لعدم اللقاء او السماع ومنه ما يحكم بارسله لجمه من
 وجه آخر بن زيادة شخص وهذا القسم من النوع السابق يعني في كل واحد منهما على الآخر وقد يجاب بنحو ما تقدم
 والله اعلم النوع التاسع والثلاثون معرفة الصحابة رضي الله عنهم هذا علم كبير عظيم الفائدة وبه في التصل
 في الرسل وفيه كتب كثيرة من احسنها واكثرها فوايد الا شهاب لابن عبد الله لولاماسانده به يذكر ما شج بين
 الصحابة وحكاياته عن الاخبار بين وقد جمع ابن الاثير الجري في الصحابة كتابا احسنها جمع فيه كتب كثيرة وصنفته
 حقيق شيئا حسنة وقد اختصر بتجدد الله تعالى في نوع احدها اختلف في حد الصحابي فالعروف عن الحديث انه
 لا مسلم رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحاب الاموال او بعضهم انه من طالت مجالسته على
 لا يفي التبع وعن سعيد ابن المسيب انه لا بعد صحابيا الا من اقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة او شتي
 من اعم غزوة او غزوتين فان صح عنه فضعيف فان مقتضاها ان لا يجد في الجلي وبشره صحابيا ولا خلاف انهم
 صحابة ثم تعرف صحبه بالتواتر والاستفاضة او قول صحابي او قوله اذا كان عدلا الثاني الصحابة كلهم عدول من
 حسن الفتن وغبهم باجماع من يعتد به واكثرهم حديثا ابو هريرة ثم ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله
 ما يشعروا اكثرهم فتيا ثم روي ابن عباس وعمر مسروق قال انتهي علم الصحابة الي ستة عشر رجلا وروي
 ما رواه ابن مسعود ثم انتهي علم الستة الي علي وعبد الله ومن الصحابة العباد له وهم ابن عمر وابن عباس
 ابن النضر وابن عمر بن العاصي وليس ابن مسعود من روى كذا سائر من يسمي عبد الله وهم نحو ما تيز وعشر
 الابرار من روى الرازي قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعه عشر الف من الصحابة رضي الله
 عنهم اجمعين ممن روي عنه وسبع منه واختلف في عدد طبقاتهم وجعلها الحاكم اثنتي عشرة طبقة والله اعلم
 الثالث افضلهم على الاطلاق ابوبكر ثم عمر رضي الله عنهما باجماع اهل السنة ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهما

معرفة

معرفة

معرفة

معرفة

معرفة

دويد عن مالك وبنينها كذا لك والله اعلم النوع السابع والاربعون من لريه عنه الا واحد لمسلم فيه كتاب
 مثاله رهب بن غنبل بن عاصم بن شروعة بن مضر بن ومحمد بن صفوان ومحمد بن صبيح صبايون لريه
 عن غيره الشيخ والفرد قيس بن ابي حاتم بال وايت عن ابيه ودين والصناع بن الاعسر ومرواس الميثا
 ومن لريه وعنه من الصحابة الا ابنه المسيب والاسعيد ومعويرة والد حكيم ودهان اياس والد معوية وابو
 ليلى والد عبد الرحمن قال الحاكم لم ينجح في الصحيحين عن احد من هذا القبيل وغلطوه باخر ابراهيم حديث المسيب
 اي عبد في ذات ابي طالب وباخ ارج البخاري حديث الحسن بن علي بن زيد بن قيس عن مروان بن
 وباخ ارج مسلم حديث عبد الله بن الصامت عن ابي بن عمر ورواياه في الصحيحين كنية وقد
 تقدم في الثالث والعشرين وفي التابعين ابو العشاء لريه وعنه غيره حماد بن سلمة ونفد ان هري
 عن نيف وعشرين من التابعين وعمر بن دينار عن جماعة وكذا في ابن سعيد الانصاري وابو اسحق
 السبيح وهشام بن عروة ومالك وغيرهم رايه الله عنهم والله اعلم النوع الثامن والاربعون من
 مع ذلك من ذك باسماء او صفات مختلفة هو في بعض منس الحاجة اليه لم يقد التذليل وصف
 فيه عبد الغني بن سعيد وغيره مثاله محمد بن السائب الكلبي المفسر هو ابو النضر المدي عنه حديث
 بخير الدوي وعدي وهو ابن السائب راوي زكاة كل مسك دباغة وهو ابو سعيد الذي يروي عنه
 عطية التفسير ومثاله سالم ال اوي عن ابي هرة واي سعيد وعائشة هو سالم ابو عبد الله المدي
 وسالم مولي مالك بن اوس وسالم مولي شداد بن الرهاد وسالم مولي النضر بن وسالم مولي المري
 وسالم سبلان وسالم ابو عبد الله الدوسي وسالم مولي دوسن وابو عبد الله مولي شداد واستعمل
 الخطيب كثيرا من هذا في شيوخه والله اعلم النوع التاسع والاربعون المضافات هو في حسن
 يوجدي او اخر الابواب واد بالتصنيف وهو اقسام الاول في الاسماء فمن الصحابة احمد بن محمد بن
 كسفيان وقيل كعليان جيب بنهم الجير سند شك بفتح ما صدي ابو امامة وصاحب بن الاعسر
 كلة بفتح الميم بن حبل وابنه بن معدي بنيسند اخيه شافون ابو ريجانه بالطين والفين الجهميت
 ويقال بالعين المهملة مصعب بن موحدة المكارم بن مغفل باسكان المجه ليجي كاي بن ليجي كعصا
 ومن غير الصحابة اوسط بن عمر وتدوم بفتح المثناة من فوق وقيل من تحت وضرم الدال جيلان بكسر
 الجيم ابو الجلد بفتح هاد جين بالجيم مصفر بن بن حبيش بن الجهم بن مسعود بن الريان عن وان
 بفتح المهملة واسكان ان اي نون البكال بكسر الموحدة وتخفيف الكاف وغلط على السنن في الفتح والنسب
 ضارب بن نقيب بن سمير مصفحات ونقيب بالفاء وقيل نقيب بالفاء واللام ههنا ان يري يدعي بن الخطأ
 رايه الله عنه بالجهمة وفتح الجيم كالبلدة وقيل بالهمزة واسكان الميم كالقبيلة القسم الثاني الكني
 ابو العبيدين بالتثنية والتصنيف اسمه معوية بن برة ابو العشاء اسماء وقيل غير ذلك ابو الدلة
 بكسر المهملة وفتح اللام المشددة لم يوف اسمه وانفردا بونغير بتسميته عبيد الله ابن عبيد الله ابو
 مرارة بالمشددة من تحت وضرم الميم وتخفيف الاء اسم عبد الله بن عمر وابو معيد مصف حفص بن غيلان

القسم الثالث الالقاب سفينه مولي النبي صلى الله عليه وسلم من ان وقيل غيره من بدل بكسر الميم
 عن الخطيب وغيره ويقولون بفتحها اسمه عمر وسحنون بنهم السنين وفتحها عبد السلام مطين وشك انه
 وآخرون النوع الخمسون في الاسماء والكنى ههنا فيه ابن المديع ثم مسلم ثم الفسائي ثم الحاكم ابو
 احمد ثم ابن منده وغيرهم والاد منه بيان اسماء ذوي الكنى ومصنفه بوب على الكنى وهو
 اقسام الاول من سيم بالكنية لا اسم له غير هذا وهو من بان من له كنية كاي بك بن عبد الرحمن
 احد الفقهاء السبعة اسم ابو بك وكنيته ابو عبد الرحمن ومثله ابو بك بن محمد بن عمر بن حنركنية
 ابو محمد قال الخطيب لا نظير لهما وقيل لا كنية لابن حنركنية من لا كنية له كاي بلال عن شريك
 وكاي حصين بفتح الحاء عن ابي حاتم الرازي القسم الثاني من عمر ف بكنيته ولو يعرف له اسم
 او لا كاي اناس بالنون صري واي مويبة مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم واي شيبه
 الخدري واي الابيض عن انس واي بك بن نافع مولي ابن عمر واي النجيب بالنون المفتوحة
 وقيل بالتاء مضمومة واي من بن بالحاء وان اي الموقفي والموقف بحلة بمصر القسم الثالث من
 لقب بكنية وله غير هذا اسم وكنية كاي بن علي بن ابي طالب ابي الحسن واي اناد عبد الله
 بن ذكوان ابي عبد الرحمن واي الرجل محمد بن عبد الرحمن ابي عبد الرحمن واي غيل بن وافي
 ابي محمد واي الادان الحافظ عبد الله بن محمد ابي محمد واي حاتم العبدوي عمر بن احمد ابي حفص
 القسم الرابع من له كنيات او كني كان بن جريح ابي الوليد واي لحد ومنصور الفايدي اي
 بك واي الفتح واي القسم الخامس من اختلف في كنية كاسا بن زيد اي زيد وقيل
 ابو محمد وقيل ابيه عبد الله وقيل ابو خازم جة دخلا يقي لا يحصون وبجهره كاي قبله القسم
 السادس من عمر فت كنيته واختلف في اسمه كاي بصرة الغفاري جميل بضم المهملة على
 الهمزة وقيل بجير مفتوحة واي بحبضة ذهب وقيل ذهب الله واي ههنا عبد الرحمن بن
 صفي على الهمزة من ثلثين قولاً وهو اول كني بها واي بن مويبة قال الجهرور عامر وابن معين
 الحث واي بك بن عيات المصفي فيه نحو احد عشر قيل اصحابا ثعبت وقيل اصحابا اسم كنيته القسم
 السابع من اختلف فيها كسفينه مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل عمر وقيل هما
 وقيل مهران ابو عبد الله من وقيل ابو البحر اي القسم الثامن من عمر ف بالافتاق كاي عبد
 الله اصحاب المذاهب صفيان الثوري ومالك ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن حنبل
 وغيرهم القسم التاسع من اشتهر برامع العامر باسمه كاي ادريس الجولاني عابذ الله
 رايه الله عنهما اجمعين النوع الحادي والخمسون مع ذك كني المعرف بالاسماء من ثلثان
 بوب على الاسماء فمن يكني باي محمد بن الصحابة طلمجة وعبد الله بن عوف والحسن بن علي
 وثابت بن قيس وكعب بن عجي والاشعث بن قيس وعبد الله بن جعفر وابن عمر وابن
 يحيى وغيرهم وباي عبد الله النخعي والحسن وسلمان وحذيفة وعمر بن العاص وغيرهم

الكنى
 في
 القسم

صالح الجهمي مولاهم وربما نسب الي القبيلة مولي مولاها لايح المحباب اليه علي مولي شفق ان مولي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم النوبة الخامسة والمستقرات معفة اوطان الرواة وبلد النهر مكمها يفتقر اليه حفاظ الحد
 في تصفا ترحوم مصنف النهر ومن مظهر الطليقات لابن سعد وقد كانت العرب انما تنسب الي قبائلها فلما جاء الاسلام
 وغلب عليهم سكنى القري ان تنسبوا الي القري كالبحر من كان ناقله من بلد الي بلد و اراد ان تنسب الي
 اليها فليبدأ بالاول فيقول في ناقله مصر الي دمشق المصري الدمشقي والاحسن من الدمشقي ومن كان
 من اهل قريته في بلدة فيجوز ان ينسب الي القريته و الي البلدة و الي الناحية و الي الاقليم قال عبد الله بن
 المبارك وغيره من اقام في بلدة اربع سنين نسب اليها والله اعلم وقد رويت في الاسناد ههنا قلادة اخذ
 يا سائيد كلهم دمشقيون مني الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا دمشقي حامها الله وصاحبها
 وسابغ بلل دالاسلام واهله والحمد لله رب العالمين حق حده جدا الي نعمه ويكفي مزيدا وصلاته وسلامه
 علي سيدنا محمد وعلي آله وسابغ النبيين والصلحين كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وحسبنا الله
 ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

مقدمة او
 باب الروا
 وبلد النهر